معوقات العمل النسائي في البحرين

عزيزة البسّام (*)

تأسست أول مدرسة نظامية للذكور في البحرين عام 1919 بمجهودات النخبة التجارية الفتية التي تطلعت حينها الى تدعيم مركزها الاقتصادي المتنامي بتشجيع ونشر المعرفة.ولقد استطاع التعليم أن يطلق المارد من القمقم والمارد هنا هو المجتمع التقليدي المكبل بصنوف من الموروثات والعلاقات الانتاجية المتهالكة حيث فتح التعليم آفاق تنويرية رحبة تمثلت في بروز الاندية ذات المحتوى الاصلاحي والمتأثر بحركة النهضة العربية. فتأسس عام 1913 ناد (إقبال أوال الليلي) إشارة الى نشاطه المسائي . وكان عمر هذا النادي قصيرا اذ سرعان ما أغلق لاسباب دينية حيث اتهم شيخ القضاة في البحرين المؤسسين بالخروج عن الدين وهدّد أحدهم بجدع أنفه. هذه الدراميتيكية بين التيار التقليدي المحافظ والتيّار التنويري الاصلاحي علامة تحول وبداية مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي والسياسي في البحرين حيث برز (النادي الادبي) بالمحرق (1920 – 1929)ثم المنتدى الإسلامي (1913–1928) ونادي البحرين (1937) ونادي العروبة (1939). حيث استطاعت هذه التنظيمات التي أسسها ممثلو القوى الاجتماعية الجديدة البارزة بفعل التعليم والنفط مثل التجار والمدرسين والطلاب والموظفين وصغار التجار وعمال قطاع النفط(1) أن تقوم بدور ريادي في حركة المطالب الاصلاحية في الثلاثينات والخمسينات.

وقد عزز هذا الدور غياب التنظيمات السياسية ومؤسسات التمثيل الشعبي حيث اعتمدت الهيئة التنفيذية العليا – القيادة السياسية للحركة الوطنية عام 54 – 1956 – في توظيف عناصرها على النوادي الاجتماعية والرياضية مثل البحرين والعروبة والاهلي. (2)

كما أنها كمؤسسات شبه سياسية قائمة على مبدإ التمثيل والانتخاب شكلت الفضاء المناسب لاطروحات الحركة الوطنية المطالبة بالمجالس الشعبية المنتخبة فالاشكال التنظيمية التي قامت على أساسها الاندية بما في ذلك وضع نظام داخلي ولوائح تنفيذية وعقد اجتماعات

(*) باحثة من البحرين

وانتخـاب مجالس للادارة بنظام التـصويت والاقتـراع (3) وما رافق ذلك في حرية الاعـتراض والنقد والمناقشة كل ذلـك ساهم في تعميق الوعي الديمقراطي والتعـبير عن الرأي من خلال هذه الاندية التي مثلت الرافد المتنامي في حركة التغيير الاجتماعي.

لقد اتسـمت التنظيمات الاهليـة منذ نشأتها بالارتبـاط الوثيق بحركة التـغييـر وتياراته وتعرضت نتيـجة للمضايقات التي أدت في نهـاية المطاف الى تعطيل جزء كبيـر من نشاطها إلى تقييد حركتها وتغييب دورها المجتمعي.

وعجلت عـوامل توسع رقعة التـعليم وبروز التنظيمات الاجـتماعيـة والثقافيـة وظهور الصحافة الى تأسيس أول تجمع نسـائي في البحرين والخليج العربي والذي عرف باسم (نادي السيـدات) عام 1953 واقتـصرت عضويتـه على سيدات المجـتمع من الاسرة الحـاكمة وطبـقة التجار، ليلبي الطمـوحات الاجتماعيـة لفئة من النساء الحاصلات عـلى قسط من التعليم ولديهن خبرة في العـمل الخيري وتركزت أهداف هذا النادي على القيـام بالأعمال الخيرية من مـساعدة الفقراء والمحتاجين الى تعليم النساء بعض المهارات التقليدية مثل الطهي والخياطة.

ورغم هذه الأهداف البـسيطة المتـواضعة الا أن هـذا النادي واجه حـملة مضادة شـملت المحافظين، والليبـراليين. فجماعة الدعـوة الى الاسلام تصدر بيانا تدعم فيـه " قاطعوا هذا المنكر وحاربوه وأعلنوا النكر والنكير على القائمين والقائمـات بأمره اقتلوه من مهده قبل أن يرى النور وإلا فالويل منه ثم الويل لنا جميعا " .

أما الزعيم الوطني (عبد الرحمن الباكر) فكانت وجهة نظره أن النادي سابق لأوانه وكان الأجدى أن يؤسس جمعية لرعاية الطفل أو غيرها من الجمعيات التي تزاول الاعمال الخيرية (4).

وإذا كان التـعليم هو الذي مهدّ الطريق للتـجمعات النسـائية من خلال مـا خلقه من وعي وإدراك لدور المرأة ومركزها في المجتمع فإن صدور الصحافة في البحرين كان له أيضا دور في بلورة الوعي بأهمية تشكيل الجـمعيات والاندية النسائية فكان صـدور أول جريدة في البحرين عام (1939) فـرصة للمـتنورين والمثـقفين لدعم أفكارهم التـحررية عن المرأة سـواء ما يتـعلق بالتعليم والحث عليـه ومناقشة حق الفـتاة فيه أو دعـوة المرأة لانشاء ناد خاص بها تمارس فـيه أنشطة اجتماعية وخيرية (5).

وقد توقف نادي السيدات عن النشاط بعد سنة من تأسيسـه وجاءت بعده جمعية نهضة فتاة البحرين (1955) وهي أولى الجمعيـات النسائية في منطقة الخليج العربي ومثلت نساء من الطبقة المتنفذة سـياسيا واقتصاديـا.. ويبدو أن هذه السّمة الطبقية التي بدأ بهـا العمل النسائي تشتـرك فيـها معظم التـجمـعات النسـائية العربيـة وذلك لان عنصر التطوّع يسـتلزم أن يملك الشخص فائضا من الوقت والمال مما لا يتوفر للكثيرين من أفراد المجتمـع.

ولقد انحـصر نشاط نهضـة فتاة البحـرين في البداية على برامج تهدف للعمـل الخيري والمساعـدة الاجتـماعيـة... ثم امتـدّ الى مجالات مـحو أمـية المرأة وإنشاء ريـاض الأطفال وفي السبـعينات وبدخول خريجـات الجامعات والموظفـات اتخذت الجمعـية أسلوبا واتجاها مخـتلفا للعمل اذ أكدت على قـضايا التوعية الثـقافية والاجتمـاعية للمرأة الريفيـة، وأصدرت العديد من الدراسات والبـحوث الميـدانية وقد صـدرت لها أربع دراسـات تناولت، مشكلة الأمـية والطلاق

وواقع دور الحضانة ورياض الاطفال، ومركز المرأة في الاسرة البحرينية، إضافة الى إصدار دورية داخلية تعنى بشؤون المرأة.

وتصدر اهتماماتها حقوق المرأة في العمل والمطالبة بقانون أحوال شخصية متقدم وحقوق المرأة السياسية، هذا إضافة الى أنشطة أخرى مثل برامج صيفية للطالبات، وحضانة ورياض أطفال.

وفي عام 1960 تأسست جمعية رعاية الطفل والأمومة التي مثلت في بداية عملها امتدادا لتوجيه جمعية نهضة فتاة البحرين في المجال الخيري والرعاية الاجتماعية فالعضوات المؤسسات لجمعية الرعاية أغلبهن من المؤسسات والعضوات النشطات في جمعية النهضة ولذلك ظلت هناك عضوية مزدوجة بين الجمعيتين نتيجة هذا التقارب وتركزت أهداف هذه الجمعية – كما جاء في دستورها قبل التعديل عام 1989 – حول " غوث الملهوف وإقالة العاثر ومساندة الضعفاء من الفقراء والمعوزين ممن يحتاجون للعون والمساعدة ومعاونة الامهات على الارتفاع بمستواهن المعيشي والثقافي ليكنّ أمهات صالحات يحسّن تنشئة الجيل الصاعد " (6).

وقد تخطت جمعية رعاية الطفل والأمومة برامج الانشطة الخيرية البسيطة وأخذت تتجه برؤية جديدة نحو بناء مؤسسات للرعاية الاجتماعية وساعدها في ذلك الدعم الرسمي والمساعدات والتبرعات التي تحصل عليها.ومن أبرز مؤسساتها (سبع رياض أطفال، معهد الأمل لرعاية الأطفال المعوقين ومركز الرعاية الثقافي للأطفال ومركزتحفيظ القرآن ومشاغل خياطة، ومركز المعلومات الاسرية) والجمعية تمثل الخط السياسي المحافظ أما بالنسبة لحقوق المرأة السياسية والتشريعات فهي تنادي بالحل الوسط والتدرج في منح المرأة هذه الحقوق (7).

وفي عام 1970 تأسست جمعية أوال النسائية في مدينة المحرق وجمعية الرفاع الثقافية الخيرية في مدينة الرفاع، وقد اختلفت هاتان الجمعيتان في التوجهات الفكرية وفي الدور الذي من المؤمل أن تلعبه الجمعية في تغيير واقع المرأة وفي صلة الجمعية بالمجتمع وتطوراته.

فالأولى (جمعية أوال) مثلت نساء الطبقة الوسطى التي حصلت على تعليم جامعي في الخارج وانفتحت على التيارات السياسية في الوطن العربي من خلال نشاط(الاتحاد الوطني لطلبة البحرين) في الخارج، حيث يتضح ذلك من دستور الجمعية (قبل التعديل عام 1989) فقد تأثرت مواده التنظيمية والادارية الى حد بعيد بدساتير روابط طلبة البحرين.

ولقد عبّرت المؤسّسات لجمعية أوال النسائية عن التوجهات التي دفعتهن الى تأسيسها «شعور ملح بأهمية عمل نسائي في البحرين مغاير للنشاطات الخيرية التي اقتصر عليها عمل الجمعيات القائمة وضرورة خلق كادر قيادي نسائي يتحمل أعباء هموم المنطقة العربية» (8).

وقد أخذت الجمعية على عاتقها منذ تأسيسها خلق عمل نسائي مغاير للنشاطات الخيرية السائدة بالتوجه نحو المرأة في الريف ومحو أميتها وطرح برامج التوعية الاسرية والاجتماعية ثم نشطت مع جمعية نهضة فتاة البحرين في تعميق التوجه نحو القضايا المطلبية والحقوقية للمرأة في التعليم والعمل وقضايا الاحوال الشخصية والحقوق السياسية.

وكانت جمعية أوال أولى الجمعيات التي شكلت لجنة لمتابعة حالات وأوضاع النساء المطلقات والمهجورات.

وبالاضافة الى برامجها التوعوية والثقافية التي تنظمها دوريا، تصدر مجلة داخلية وتنظم نشاطا صيفيا لطالبات المدارس وتدير روضة أطفال.

أما جمعية الرفاع الثقافية الخيرية فتركز اهتماماتها على رعاية الأطفال من خلال أربع رياض أطفال تابعة لها عدا ذلك ليس للجمعية أي نشاط متميز الا أن الجمعية في بداية تأسيسها كان لها دور كبير مع جمعية نهضة فتاة البحرين وأوال النسائية في المطالبة بالحقوق السياسية في البحرين.

وفي عام 1975 تأسست الجمعية النسائية الدولية وتضم في عضويتها النساء الأجنبيات المقيمات في البحرين وهي أشبه بالنادي منها بالجمعية أهدافها خيرية ونشاطها خيري بحت (أسواق خيرية، مساعدة الأسر المحتاجة، زيارات لدور العجزة...إلخ).

يبقى أن نشير الى التجربة الاولى لتشكيل جمعية نسائية في القرى وهي التجربة التي لم يكتب لها النجاح بسبب الموقف المضاد لرجال الدين ورفض الجهات الرسمية إشهارها قانونيا.

فقد تقدمت حوالي 60 فتاة ينحدرن من أصول ريفية وحاصلات على قسط من التعليم والثقافة بطلب عام 1979 لتأسيس (جمعية فتاة الريف) وبالرغم من محاولات لاعادة طلب الاشهار في الثمانينات والتسعينات الا أنها ووجهت بالرفض ولا تزال القرى وضواحيها تشكو من قصور نشاط وبرامج الجمعيات النسائية على الفئات المدنية والمتعلمة. وغياب هذا التواجد عزز مواقع الاتجاه الديني التقليدي المحافظ خاصة بين نساء القرى من خلال المؤسسات الدينية القائمة كالمأتم والصناديق الخيرية والجمعيات الاهلية ذات المنحى الديني والتي سنلقي الضوء على دورها وتأثيرها.

الاشكالات التي تواجه العمل النسائي في البحرين

تبرز العديد من المعوقات التي تعترض العمل النسائي في البحرين، معوقات يتصل بعضها بالعمل القانوني والمالي والتنظيمي والذاتي الخاص بوضع الجمعيات النسائية الداخلي. هذه المعوقات تؤثر بدرجة أو بأخرى في قدرة هذه المنظمات على أداء دورها كما تحد من المدى الذي يمكن أن تتطور إليه ومن أبرز هذه المعوقات.

أولا : المعوقات القانونية

رغم أن بداية العمل الاهلي في البحرين كانت في أواخر العشرينات من هذا القرن الا أن قانونا لتنظيم عمل ونشاط الاندية والجمعيات لم يصدر الا عام 1959 وكانت غاية هذا القانون تنظيم إنتشار النوادي وتحديد عددها، وقد اعتبر صدور هذا القانون ذا أهمية

نظـرا للدور الذي قـام به أعـضاء نادي العروبـــة ونـادي البحريـن في تحـويل الاصطدامـات الطائفيـة عـام 1953 الى تحـرك شعبـــــي.

وقد اشـترط قانون عام 1959 بـأن تقوم النوادي في احيـاء المدن أو في القرى كل على حدة، وأن يحدد مكان اجتماعاتها وأهدافها، وتمتنع عن النشاطات السياسية، وتعقد اجتماعاتها وفقا لنظامها الداخلي، كمـا اشترط أن يمثل كل ناد بهيئة إدارية تنتخبها الجـمعية العامة للنادي على أن يكون عمـر العضو 18 سنة ومـا فوق، وأن تقدم لائحـة بأسماء وعناوين الاعـضاء مع نسخة عن النظام الداخلي (الدسـتور) الى السلطات المختصة للموافقـة عليه.و لم يسمح للنوادي بعقد الاجـتماعات والقـيام بالنشاطات على اختـلافها، حتى المسرحـيات وإقامة الحـفلات، قبل الحصول على الموافقة الرسمية من وزارة العـمل والشؤون الاجتماعية و لم يحدد قانون 1959 الحد الادنى لعدد الاعضـاء فأصبح بامكان عدد قليل من الاشخاص، لا يتجـاوز عددهم العشرة أن يؤسـسوا ناد مـستـقل وقائم بذاته – وهذا مـازاد من تفرع النوادي وانتـشارهـا (9) وكان لقانون (1959) تأثيره المباشر على حركة النوادي ونشاطها المجتمعي العام وذو هدف سياسي واضح وهو عزل التنظيمات الاهلية عن حركة المجتمع ومنع المعارضة من استخدامها كأداة تهدّد استقرار النظام الاجتماعي السياسي (10).

ورغم شمولية قانون (1959) الرقابية على نشاط الجـمعيات الاهلية والنسائية وعملها الا أن تطور حجم التنظيـمات الاهلية في التـسعينات تطلب أن يتم إعـادة صياغة جـديدة لقانون ينظم عمل هذه التنظيمات ويحدد علاقتها بالنظام الاجتماعي السياسي.

فقد صـدر قانون الجمعيـات الاهلية والاندية الاجتمـاعية والثقـافية والهيئـات الخاصة العاملة في مـيدان الشباب والرياضـة عام 1989 وقد جاء هذا الـقانون ليكرّس تبعيـة المنظمات الاهلية (مهنية، شبابيـة، اجتماعية، رياضية) للجهات الرسمـية حيث لا تخرج العلاقة عن نطاق التطبيق الحرفي للواجبات التي تحددها السلطات واعتبارها هيئة خاضعة إداريا لها.

ولقد كـان لهذا القانون رد فعل وحـركة احتجـاج كبير في أوساط الجـمعيات النســائية والمهنية حـيث رفعت رسالة الى أميـر البلاد تؤكد فيـها تجاهل القانون لتـجربة الجمعـيات التي حققتــها طيلة مسيرتها ولم يؤخذ في الحـسبان برأيها حيث لم تتم مناقشـة القانون مع الجهات المعنية حـيث ألغى القانون الشـخصيـة الاعتبـارية والصفة القـانونية لجمـيع الجمعـيات التي تأسـست قـبل صـدور القـانون (هـناك العـديد من الجـمـعـيـات والاندية التي تـشكلـت في العشرينات) (11).

ولقد اشتملت مواد قانون (1989) على ممنوعات وشكليات بيرقراطية وعقوبات فهناك إشراف ورقابة صـارمة على كل أنشطة الجمعـيات وبرامجها وسـجلاتها ووثائقهـا ومكاتباتها واشتراط الحصول على موافقة مسبقـة من الجهات الامنية عند إقامة أي نشاط عام أو الانضمام الى أي جمعـية واتحاد في الخارج أو المشاركـة في مؤتمر أو ندوة خارجيـة. هذا إضافة الى حق الجهة الحكوميـة في إصدار قرار الحل والدمج وإلغاء الانتخابات وعـزل مجلس الادارة وغيرها من الاجراءات. كل ذلك يجعل الجمعيات النسائية مجرد هيكل إداري تابع للجهة الحكومية ومبعد عن اتخاذ القرارات الهامة وغير الهامة الا بموافقة ضمنية من السلطة.

ثانيا : تنامي دور المؤسسات التقليدية

ساهمت الأوضاع الاجتماعية – السياسية في بروز وتنامي دور المؤسسات التقليدية ذات الجذور والامتداد الطائفي والقبلي والإثني . كما عزز موقعها غياب مؤسسات التمثيل الشعبي.وسوف نركز في هذا السياق على نموذجين كان لهما دور كبير في الآونة الاخيرة النموذج الاول هو (المأتم).

المأتم هو لفظ يطلق على البناء الذي يقيم فيه الشيعة شعائر عاشوراء أو على الجماعات التي تشارك بإحياء الذكرى الحسينية كما يستخدم لاقامة شعائر الزواج والوفاة أو كمنابر لنشر الدعوة. ويقدر إسحاق الخوري عدد المآتم بـ (2500) منها (1500) مخصّصة للنساء و (1000) للرجال.

أما عبد الله سيف في دراسته عن (المأتم في البحرين) فيذكر أنه يوجد في البحرين ما يزيد على ثلاثة آلاف وخمسمائة حسينية للرجال منتشرة في معظم مدن وقرى البحرين (12).

هذا العدد الكبير من المآتم شكل منابر أساسية للتيار الديني التقليدي سعى من خلالها لترسيخ أطروحاته السياسية والاجتماعية وخاصة ما يتعلق بوضع المرأة ودورها في المجتمع حيث تنشط ندوات الوعظ والارشاد حول موضوعات أهمية حجاب المرأة وتربية الاطفال وعمل المرأة والحلال والحرام.

ولا يختلف الوضع عما تطرحه الجمعيات الدينية (السنية والشيعية) التي يبلغ عددها (8 جمعيات) بمواقفها من المرأة ودورها المستقبلي. وتضم الجمعيات الدينية لجانا نسائية دورها هامشي قياسا الى النشاط الأساسي للجمعيات الدينية الذي يتولى مهمته الرجال(13).وتبقى هذه اللجان بمثابة الملاحق العائلية للأعضاء المؤسسين أو النشطين في هذه الجمعيات ويرتكز نشاطها على إقامة ندوات ومحاضرات حول موضوعات إنشائية مستهلكة مثل صحة الطفل ومكانة المرأة في الإسلام..الخ برامج ودروس تقوية لطلبة المدارس، دورات خياطة وطبخ، أسواق خيرية، مسابقات علمية وثقافية، حفلات ترفيهية داخلية، إصدار نشرات داخلية.

ولا تواجه هذه الجمعيات مشاكل فيما يتعلق بالمتطوعين أو بالتمويل الذي يستمد مصدره من الزكاة والصدقات والتبرعات من التجار المؤيدين والمتعاطفين.

يبقى أن نشير في هذا المجال الى بروز ظاهرة تستحق التوقف عندها وهي تأسيس أكثر من (42) صندوقا خيريا في البلاد وذلك في الفترة بين 93 – 1994 ويتركز حوالي 95 ٪ منها في القرى.

ومن أبرز الانشطة التي تقوم بها هذه الصناديق الخيرية إقامة أسواق خيرية وتقديم مساعدات مالية للأسر المحتاجة للعلاج وتوفير مستلزمات مدرسية وترميم البيوت وأنشطة صيفية لطلبة المدارس وتقديم مساعدات مادية للراغبين في الزواج وذلك عن طريق إقامة حفلات زواج جماعية.

وقد كان تأسيس هذا الكم الهائل من الصناديق الخيرية في القرى تعبيرا عن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في ظل تناقص موارد الدولة و قلة فرص العمل وتزايد العمالة الاجنبية وارتفاع تكاليف المعيشة.

كما أن هذه الصناديق الخيرية تعكس اتجاها متطورا للعمل الاجتماعي التطوعي القائم على التضامن بين أفراد القرية لحل المشاكل الاقتصادية بينهم والتخفيف من حدتها وذلك خارج إطار المؤسسات التقليدية (المأتم، المسجد، الاندية، الجمعيات) رغم أنها لا تخرج في أهدافها المرسومة عن المنظمات الدينية في خطابها أو في أنشطتها أو في طرق التمويل التي تعتمد عليها والتي تأتي من أموال الزكاة والصدقات والهبات أو تبرعات رجال الاعمال والمقتدرين المؤيدين لهذه التجمعات.

وبصفة عامة فإن المنظمات ذات السمة الدينية تتوفر لها مزايا في تعبئة التمويل الذاتي لا تتوافر لغيرها. ويعود ذلك الى أن الخطاب الذي تعتمد عليه هذه المنظمات هو خطاب ديني يستند على مبادىء دينية وفي المجتمعات العربية حيث يرتفع وزن الدين في ثقافة المواطنين من المتوقع توافر درجة أعلى من التجاوب مع الخطاب الديني ومن ثم فإن أموال الزكاة والصدقة وتبرعات المسلمين تشكل المصدر الأساسي لتمويل هذه المنظمات.

ثالثا : معوقات تتصل بالظروف الذاتية التي تعيشها الجمعيات النسائية

من أبرزها قصور في الرؤية لدورها المجتمعي فهي تفتقر الى صياغة المشكلات التي تعاني منها المرأة بطريقة واقعية فلا يوجد هناك وضوح في الأهداف التي هي غالبا لها صفة التعميم والغموض (كمثال على ذلك ان غالبية الجمعيات النسائية في البحرين تشير الى هدف رفع مستوى المرأة الثقافي) ولكن ضمن أي خطة او اتجاه؟ كما ان هدف تبني قضايا حقوق المرأة والطفل الذي ترفعه بعض الجمعيات يظل مجرّد شعار ليس له ترجمة واقعية في برامج وأنشطة الجمعيات النسائية.

كما أن المرأة الريفية يرد ذكرها كثيرا في الأهداف المعلنة بضرورة الاهتمام بها ثقافيا وتوعويا الا أن متابعة البرامج التي تنفذها الجمعيات النسائية لا تصل الى المرأة في الريف وفي أفضل الأحوال فهي لا تتعدى برامج خياطة وتفصيل وبرامج توعية أسرية في مراكز محو الأمّية.

فقد افتتحت الجمعيات النسائية مشاغل خياطة في بعض القرى وتدريب مهارات معينة منها تصفيف الشعر والطبخ والخياطة والتطريز. ومن الملاحظ أن التدريب المهني يتركز على الحرفة نفسها ولا يتعداها لاكساب المتدربات المهارات اللازمة لتهيئتهن للدخول في سوق العمل مثل تدريبهن على الخياطة الصناعية أو تزويدهن بالمهارات التي تمكنهن من إنشاء وإدارة المشاريع الفردية أو التعاونية الصغيرة.

كما أن الجمعيات لم تحاول تمهيد السبيل لحصول هؤلاء على القروض الميسرّة. إن هذه المشكلة لا تعاني منها خريجات المراكز الحرفية التابعة للجمعيات فحسب بل تتعداها لتشمل خريجات المراكز الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية والتي توفر نفس النوعية من التدريب (14).

رابعـــا : انحســـار المتطوعـين :

تواجه الجمعيات النسائية تحديات تتعلـق بانحسار المتطوعـين وهذه المشكلـة وإن كانت ذات بعد عالمي ظهـرت تحت ضغط الحياة اليومـية وتعقدها الا أنهـا وفي المنطقـة العـربية حيث طبيعـة السلطة تاريخيا في المجـتمع العربي والتي تنظر أساسـا للتجمعـات مهما كانـت أهدافها وتطلعاتها – بشك وريبـة ومن ثم تأخـذ منها موقـفا سلطـويا قـد أنتـج ذلك في المقابـل اتجاها نفسـيا دفاعـيا عند الجـماهير رغـبة في إيثار السـلامة والحفـاظ على الذات متـمثلا في البـعد والانسحاب من هـذه المجـالات (15) والعزوف عن العمل التطوعـي ويمثـل انعكاسا لضعـف أو غيـاب المشاركـة الاجـتماعـية والسيـاسيـة الـعامـة التي تجـعـل قضـية الانضـمام الى الجـمعـيـات والمؤسسـات الأهليـة جزءا من المـشاركـة في اتخـاذ وصنع القرار عـلى مخـتلف الأصعـــدة.

وفي الخليج وحـديثنا عن البحرين يعـود جزء من أسـباب العزوف عن العـمل التطوعي الاجتماعي والنسائي الى روح الاتكالية السائدة فقد تعوّد الناس على تلقي الخدمات وذلك نتيجة للسياسة الخدماتية التي تتبعها الدولة. لذا فهـم يتوقعون الشيء نفسه من الجمعيات الاهلية فهم غالبا ما يبدون عدم الاهتمام واللامبالاة مما يعيق أنشطة الجمعيات (16).

كمـا يرتبط ضعف المشاركـة في الجانب الآخـر بمدى فعاليـة ودور هذه الجمعـيات من خلال مـا تطرحه من أهداف وبرامج تسـتطيع أن تجذب فئـات وشرائح عـديدة خاصة الفـئات الشبابية التي هي غائبة عن المشاركة في الجمعيات النسائيـة.

الهوامـش

(1) النادي يحتفل بالعيد الخمسين، تقي البحارنة، مجلة العروبة، 90 ص 12 .

(2) خلدون النقيب، المجتمع الدولي في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 112.

(3) تقي البحارنة، مصدر سابق، ص 112 .

(4) تلك الأيام، خالد البسام، مطبوعات بانوراما، 1987، ص 64 .

(5) يمكن مراجعة المقـالات التي تؤكد حق المرأة في التعليم وتحثها على إنشـاء ناد خاص بها، انظر جريدة البحرين، 28 ديسمبر 1939 ، 7 مارس 1939، 16 إبريل 1942، 3 – 17 يوليو 1941 .

(6) جمعية رعاية الطفل والأمومة بالبحرين عبر خمسة عشر عاما. 1975 .

(7) الأوضاع الإجتماعية للأسرة في البحرين، منيرة فخرو، المرأة العربية، العدد 7، 1989، ص 13 .

(8) جمعية أوال النسائية، النشأة والإنجازات، دراسة وثائقية، مارس 1989،ص 13 .

(9) القبيلة والدولة في البحرين، معهد الإنماء العربي، بيروت،ص 242 .

(10) القبيلة والدولة في البحرين، مصدر سابق، ص 278 .

(11) الرسالـة المرفوعة الى الأمـير وتضم انتـقادات الجـمعـيات على قـانون الجمـعيات الأهليـة والأندية الاجتماعـية والثقافية والهيـئات الخاصة العاملة في ميدان الشـباب والرياضة (بتاريخ 28 / 4 / 1991)

ووقعت عليها كل من جمعية نهضة فتاة البحرين و أسرة الأدباء والكتاب البحرينية وجمعية أوال النسائية و جمعية الاجتماعيين البحرينية و جمعية الرفاع الثقافية الخيرية.

(12) حول (دور المآتم الحسينية) في المجتمع وتاريخها في البحرين انظر الدراسة الوثائقية (المأتم في البحرين)، عبد الله سيف، المطبعة الشرقية 1995 .

(13) إحصاءات وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، قسم الجمعيات الأهلية والتعاونية.

(14) الجمعيات النسائية في البحرين ودورها في التنمية الاجتماعية، سبيكة النجار، جمعية أوال النسائية، 1994 ، ص 5 .

(15) العمل الأهلي العربي : الواقع والطموح ، د. شهيدة الباز، مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، 31 أكتوبر – 2 نوفمبر 1989 ، ص 47 .

(16) الحاجة ماسة الى دراسات متعمّقة لأوضاع الجمعيات النسائية في البحرين والاشكالات التي تواجهها وهناك نقص واضح في هذه الدراسات والتي بلغ عددها أربعة بحوث فقط غطت الفترة ما بين 74 – 1984 ، انظر التقرير النهائي لعملية الحصر البيبليوغرافي لدراسات وأبحاث المرأة ، حصة الخميري، البحرين 94 / 1995 ، ص 20 .

نشر المقالات والدراسات
في المجلة العربية لحقوق الإنسان

ترحب المجلة العربية لحقوق الإنسان بتلقي المقالات والدراسات والبحوث الموثقة، المرتبطة مباشرة بمجالات تخصصها، وترجو إرسال هذه المقالات والبحوث باسم :

– المجلة العربية لحقوق الإنسان – المعهد العربي لحقوق الإنسان
10، نهج ابن مسعود (متفرع عن نهج المعز) 1004 المنزه – تونس
الهاتف : 003 767 / 889 767 (1-216)
الفاكس : 911 750 (1-216)
البريد الالكتروني : E-MAIL : AIHR @GN.APC.ORG

علما بأن كلّ ما ينشر في المجلة يخضع لفحص مسؤولين عن القراءة والتحكيم العلمي وتقرير صلاحية النشر.

أسرة المجلة